شرف: إصلاح أنبوب النفط قريباً وخسائر اليمن تجاوزت ٤ مليارات دولار

■ ،،صنعاء - سبأ

عاد إلى صنعاء أمس وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف عبد الله بعد مشاركته في اجتماع مجلس إدارة الشركة اليمنية للغاز المسال الذي اختتم أعماله مؤخرا بالعاصمة الفرنسية باريس.

وفي تصريح لـ (سبأ) أوضح الوزير شرف أن الاجتماع خصص لبحث سير عمل المشروع والصعوبات التي تواجه الشركة وبحث البدائل لتحفيز إنتاج الغاز.

وقال " إن الفترة القادمة ستشهد ترتيبات وإعداد للفترة ما بعد ٢٠١٤م بناء على الاتفاقية الخاصة بالغاز الموقعة سابقا التي تنص على مراجعة أسعار الغاز مع الشركة الكورية في عام ٢٠١٤م للحصول على أسعار أفضل بكثير من الأسعار الحالية، بالإضافة إلى إجراء مفاوضات مع شركة توتال وجي بي اس لتحسين سعر الغاز اليمني بهدف تحسين مصادر دخل اليمن من الغاز والنفط".

وأضاف وزير النفط والمعادن " أن الوزارة تقوم بكل الجهود اللازمة وفي إطار توجيهات القيادة السياسية لتحسين أسعار الغاز اليمني التي وقعت سابقا في ظرف كانت فيه أسعار الغاز عالميا متدنية "..لافتا إلى أن الوزارة بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية والمسؤولة بصدد عمل الإجراءات اللازمة لإصلاح وإعادة فتح خط أنبوب مارب – رأس عيسى المغلق منذ قرابة العام والنصف مخلفا خسائر تقارب أربعة مليارات دولار بسبب عدم تصدير النفط في ظل أسعار عالمية تعتبر جيدة.

وأعرب عن أمله في تعاون الجميع لدعم الإجراءات التي سيتم اتخاذها قريبا لإصلاح وإعادة فتح خط الأنبوب وإعادة الاستفادة منه.

مناقشة النشاط السمكي لجمعيات الاصطياد: خودم يشدد على تحسين الأداء الإداري بمحافظة المهرة

■ ،،الغيظة/ سبأ

ناقش المجلس المحلي بمحافظة المهرة في اجتماعه أمس برئاسة محافظ المحافظة علي محمد خودم، تقريرا عن نشاط الهيئة الإدارية للمجلس خلال النصف الأول من العام الجاري.

واستعرض المجلس التقرير المقدم من محافظ المحافظة عن نتائج زيارته التفقدية ومعه رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي لعدد من مديريات المحافظة، وكذا تقارير تقييمية لمستوى الأداء في عدد من المكاتب التنفيذية الخدمية والإنتاجية والتنموية، فضلا عن سير العمل في مشاريع التربية والتعليم والتعليم الفني والتدريب المهني والزراعة والأسماك، وكذا مشاريع الأشغال العامة والطرق والنفط والمعادن وفرعي شركتي النفط والغاز ,إلى جانب مستوى الأداء في الصحة والسكان ومستشفى الغيظة المركزي والمعهد الصحي والجسور، وكذا نشاطات صندوق النظافة والتحسين بالمحافظة.

إلى ذلك ناقش اجتماع موسع عقد أمس بالمهرة برئاسة الوكيل المساعد لمحافظة المهرة حسين علي السعدي وضم فريقاً من وزارة الثروة السمكية ومدير عام مكتب وزارة الثروة السمكية شملان سعد شملان ورؤساء الجمعيات السمكية بمحافظة المهرة ... نشاط القطاع السمكي بالمحافظة والصعوبات التي تواجه الجمعيات السمكية.

وشدد الاجتماع على اتخاذ الإجراءات والسبل الكفيلة بتطبيق قانون الصيد رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦م والابتعاد عن الطرق والوسائل المؤثرة سلبا على عملية الاصطياد في سواحل المهرة.

كما شدد على ضرورة قيام الجمعيات السمكية ومنتسبيها بتحصيل موارد رسوم الدولة من مبيعات الصيد التقليدي .

واستمع الفريق المكلف من وزارة الثروة السمكية إلى شرح من رؤساء الجمعيات السمكية بالمحافظة حول الهموم والمشاكل التي تعاني منها الجمعيات السمكية حتى يتسنى للفريق المكلف رفعها للوزارة بهدف معالجتها وحل الاشكاليات التي تواجه الجمعيات السمكية في سواحل المحافظة .

حضر الاجتماع مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة راشد علي يسهول.

استقرار سعر صرف الريال أمام الدولار

■ ،،خاص/الثورة

قال البنك المركزي اليمني أن سعر صرف الريال أمام الدولار شهد تحسناً ملحوظاً خلال شهر ابريل ٢٠١٢م حيث بلغ متوسط سعر الصرف نحو ٢١٣,٨٠ ريالاً للدولار .

ولفت إلى أن التحسن في سعر الصرف في السوق جاء نتيجة التحسن في الأوضاع السياسية القائمة في البلاد ، مشيراً إلى أن متوسط سعر الصرف بلغ حوالي ٢١٥,٣٥ دولار مقارنة مع ما كان عليه الشهر الماضي .

يشار إلى أن سعر الصرف شهد خلال شهر يوليو انعكاسات الأزمة السياسية القائمة في البلاد حيث بلغ متوسط سعر الصرف ٢٣٩,١١ ريال للدولار .

ويشهد سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية وخصوصا الدولار تذبذباً طفيفاً خلال الأشهر الماضية ، غير أن سعره ما يزال يشهد استقراراً نسبياً مقارنة بعمق الأزمة السياسية والاقتصادية التي نشهدها اليمن .

ارتفاع الإنفاق الاستثماري لوحدات القطاع العام والمختلط إلى ٢٠٢,٢ مليار ريال

■ ،، خاص/الثورة

سجل الإنفاق الاستثماري لوحدات القطاع العام والمختلط ارتفاعاً خلال عام ٢٠١١م بنسبة ١٧٥٪ .

وذكرت بيانات إحصائية حديثة أن الإنفاق الاستثماري زاد بنحو ١٢٨ مليار و٧٤١ مليون ريال.

وأظهرت ارتفاع الإنفاق الاستثماري لوحدات القطاع والمختلط إلى ٢٠٢ مليارات و٢١٣ مليون ريال في عام ٢٠١١م وذلك من ٧٣ ملياراً و٤٧٢ مليون ريال في عام ٢٠١٠م .

انخفاض الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية إلى ٢,١ مليار دولار

■ ،،خاص / الثورة

سجلت الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية خلال الثلث الأول من العام الجاري ٢٠١٢م انخفاضاً بنسبة ٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م.

وقال البنك المركزي اليمني أن الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية زادت بنحو ٧٠ مليون دولار في الثلث الأول من عام ٢٠١٢م .

ولفت إلى أن الأصول الخارجية للبنوك انخفضت إلى ٢١٩٢ مليون دولار تعادل ٤٦٨ مليار ريال في نهاية ابريل ٢٠١٢م مقارنة مع ٢٢٦٢ مليون دولار تعادل ٤٨٣ مليار ريال .

وكانت الأصول في نهاية شهر مايو٢٠١١م قد بلغت ٤٦٤,٩ مليار ريال تعادل ٢١٧٤,٦ مليون دولار .

نجاحها مرهون بدعم المانحين في مؤتمر سبتمبر القادم

خطة طارئة لإنقاذ الاقتصاد الوطني

الخطة تستهدف رفع النمو الى ٦,٥٪ وتنمية القطاعات غير النفطية بنسبة ٥,٨٪

مسئول أمريكي يؤكد دعم نجاح مؤتمر المانحين وحث المجتمع الدولي على مساعدة اليمن

□ استكملت الحكومة إعداد برنامج مرحلي طارئ للتنمية للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣م كخطة تنموية قصيرة الأجل بهدف استعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني والإنعاش الاقتصادي .وتهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج الاقتصادي الطارئ في إعداد رؤية تنموية متوسطة المدى تستهدف الارتقاء بأداء السياسات الكلية والأداء العام لحكومة الوفاق الوطني خلال العامين القادمين وتهيئة بيئة مناسبة للتغيير والتحول السياسي في اليمن.وتحتاج اليمن لتنفيذ البرنامج الطارئ والخطة المرحلية لانعاش الاقتصاد الوطني الى مايقرب من ١٥مليار دولار في ظل اوظاع صعبة تمر بها البلد في شتى المجالات القت بظلال قاتمة على الوضع المعيشي للمواطنين.وتعول الحكومة على مؤتمر المانحين الذي تم تأجيله من شهر يونيو الماضي الى نهاية سبتمبر القادم لحشد دعم دولي مناسب لتنفيذ الخطة الاقتصادية والتنموية من خلال تعهدات المانحين بتبني صندوق تمويلي خاص باليمن والاشراف على تنفيذ البرنامج المرحلي وخطة المشاريع التنموية والاستثمارية.

تحقيق/ محمد راجح

وصل الاقتصاد الوطني لمستوى الانهيار خلال العام الماضي بنمو متدني للغاية تحت سالب ١٩٪ وهي نسبة خطيرة تسعى الحكومة لتسريع وتيرة تنفيذ الخطة والحصول على الموارد والتمويلات اللازمة لإنعاش الاقتصاد خلال العامين القادمين ورفع نسبة النمو الى ٣,٤٪ في العام الحالي ٢٠١٢ م وزيادته الى ٦,٥٪ في العام ٢٠١٣م بمتوسط ٥٪ للعامين.وتسعى الحكومة من خلال تنفيذ الخطة الطارئة الى تنمية الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية إلى ما يقرب من ٥,٢٪ للعامين الحالي والقادم وكذا رفع نمو الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز الى ٤٪ ونمو إنتاج النفط الخام بنسبة ٤,٦٪.يؤكد مدير وكالة التنمية الامريكية راجيف شاه الذي زار اليمن الاسبوع الماضي التزام بلاده بمساعدة اليمن على تجاوز التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها.

وطبقاً للسيد راجيف شاه في رده على سؤال لـ «الثورة» في المؤتمر الصحفي الذي عقدة قبل مغادرته ان الولايات المتحدة ستعمل خلال الفترة القادمة على تفعيل الشراكة الاقتصادية والتنموية والوقوف مع اليمن في مواجهة الظروف الصعبة التي تواجهها بالإضافة إلى المساهمة في حث المجتمع الدولي على مساعدة اليمن والإتيان بمانحين غير تقليديين خلال الفترة القادمة.

مشدداً على أن أمريكا ستدعم بقوه عقد مؤتمر المانحين في اقرب فرصة والعمل على انجاحه.. موضحاً أن الولايات المتحدة تقوم بتقديم الدعم والمساعدة بطرق إيجابية مؤثرة على التقدم في الجوانب التنموية ويتم البحث دائماً عن طرق محسنة ومؤثرة لتقديم المساعدات.

الغاية العامة

الغاية العامة للخطة تستهدف استعادة الاستقرار السياسي والامني والتعافي الاقتصادي وتعزيز الحكم الرشيد وتطوير افاق التعاون مع شركاء التنمية.

وتسعى الخطة الى تحريك الاقتصاد ورفع نسبة النمو والعمل على تثبيت الاستقرار السياسي والامني وتهيئة البيئة المواتية للاستثمار.وتتصدر الاحتياجات الطارئة اهتمامات الخطة التي تستهدف تنفيذ برامج طارئة لتلبية حاجة السوق المحلي من المشتقات النفطية بصورة مستدامة وتوفير الطاقة الكهربائية والمضي في تنفيذ حزمة الاصلاحات الوطنية الشاملة.الخطة ستعمل على اصلاح الوضع السياسة المالية والنقدية والعمل على تمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية وحشد التمويلات الخارجية الكافية لمشاريع البرنامج الاستثماري العام للبرنامج المرحلي ،وكذا استمرار اسعار النفط عند مستويات مرتفعة وتحقيق الانسجام والتناغم بين السياسات الاقتصادية الكلية.

سيناريو الخطة

الافتراضات العامة لسيناريو النمو الاقتصادي وفقاً للخطة تتمثل بالعديد من الاجراءات في مجالات متنوعة في الجوانب الايرادية والإنفاق العام واصلاح المالية العامة.وتتضمن الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة استكمال تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات، واستكمال تنفيذ قانون ضريبة الدخل الجديد.بالاضافة الى رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي من خلال تطوير آليات وأساليب التحصيل، وإصلاح الوحدات الاقتصادية العامة بما يضمن تقليص دعم عجزها الجاري وزيادة حصة الحكومة من فوائض أرباحها، وكذا تنويع وتوسيع مصادر تمويل العجز غير التضخمية عبر إصدار الصكوك الإسلامية والسندات الحكومية.اما بخصوص لإنفاق العام فيتضمن برنامج العامين القادمين إلى استكمال تنظيف كشف الراتب من الوهميين والمزدوجين في مختلف أجهزة الدولة المدنية والأمنية والعسكرية.

وإعادة النظر في نفقات دعم المشتقات النفطية من خلال وضع آلية لإعادة توجيهه لصالح الفئات المستهدفة، والتركيز على تنفيذ مشاريع البرنامج الاستثماري العام مع إعطاء أولوية لإعادة الإعمار والمشاريع قيد التنفيذ ومعالجة أوضاع المتعثر منها.وتسعى الحكومة لإصلاح إدارة المالية العامة من خلال المواءمة بين أهداف وبرامج الموازنة العامة للدولة وأهداف وسياسات البرنامج المرحلي وبرنامجه الاستثماري، واستكمال تطبيق نظام التخطيط النقدي وتطبيق نظام مراقبة التعهدات تمهيداً للانتقال إلى نظام الخزانة العامة.وكذا الاستمرار في مراجعة وتطوير القوانين الضريبية والجمركية واستكمال لوائحها التنفيذية، وتعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة من خلال تنفيذ برنامج إصلاح إدارة المالية العامة. إضافة إلى تسريع تطبيق مبادرة الشفافية العالمية في الصناعات الإستخراجية،واستكمال حوسبة النظام المالي والمحاسبي وإدخال الأنظمة الحديثة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

تطوير بيئة الاعمال

في الجانب الاستثماري واداء الاعمال تهدف الحكومة الى مواصلة تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي، وإعداد خارطة استثمارية توضح القطاعات الاقتصادية الواعدة والمشاريع ذات الأولوية وتسويقها بين المستثمرين.كما تتضمن الاولويات القادمة في هذا الجانب استكمال تفعيل نظام النافذة الواحدة في مكاتب وفروع الهيئة العامة للاستثمار والبدء بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار وتحسين خدمات الرعاية اللاحقة للمشروعات الاستثمارية وتطوير نظم المعلومات، وأتمتة العمليات والإجراءات الخاصة بتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.بالاضافة الى استكمال إجراءات تبسيط النشاط التجاري، وفتح نافذة خاصة بمعاملات سيدات الأعمال في إطار النافذة الواحدة لوزارة الصناعة، والعمل على تطوير منطقة عدن، والتنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار وهيئة المناطق الحرة بعدن.كما تشمل استكمال وتحديث البنية القانونية والمؤسسية للتجارة الخارجية. واستكمال إعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات السلعية غير النفطية، وتوفير المعلومات الخاصة بفرص التصدير للمصدرين عن طريق إنشاء المواقع الإلكترونية وبناء قاعدة معلومات متطورة وتحديثها باستمرار.وكذا السعي توفير التسهيلات التمويلية للصادرات من خلال إنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات. وإنشاء إتحاد المصدرين ومجالس تصديرية سلعية متخصصة.تطبيق قواعد حماية الإنتاج الوطني من الإغراق والممارسات الضارة في التجارة الدولية، استكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

اهتمام

ويتصدر القطاع المصرفي اهتمامات المرحلة القادمة للدور الذي يمكن ان يلعبه من خلال مواءمة نمو العرض النقدي بما يتماشى مع تطورات النشاط الاقتصادي عبر مراقبة حركة السيولة النقدية وتصحيح آليات العرض النقدي.وتعزيز الرقابة على شركات الصرافة والبنوك بما يضمن منع المضاربة في سوق الصرف الأجنبي، والحد من التقلبات غير المبررة في سعر الصرف.ويرى خبراء اهمية الحفاظ على مستويات مقبولة من احتياطيات العملة الأجنبية، مع مراعاة تلبية احتياجات السوق من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأساسية، وتعزيز دور سعر الفائدة في تحقيق التوازن بين جاذبية الريال كوعاء ادخاري وتشجيع الاستثمار الخاص. مشددين على التطبيق الصارم لمعايير الرقابة الاحترازية لضمان سلامة الجهاز المصرفي، وتحسين عمل البنوك بقانون التأجير التمويلي، وتشجيع السوق بين البنوك، وإصدار الصكوك الإسلامية.

تشخيص

مشاكل اليمن الاقتصادية ليست ناجمة عن نقص مطلق لا يمكن ترميمه في الموارد بل سببها الرئيسي الافتقار للتنمية المؤسسية التي تشكل العقبة الكأداء أمام التغلب على الصعوبات الاقتصادية الراهنة.وطبقاً لتقرير دولي صدر حديثاً تحت عنوان "بناء يمن افضل" فإن اليمن بما يتمتع به من احتياطيات من الغاز المسال والثروات المعدنية ونظرا الى كونه في السابق ميناء بارز للمياه العميقة والى الفرص المتاحة في مجال السياحة وسوى ذلك غني بالموارد من نواح عدة فقد مكنته الثروة النفطية من القيام بخطوات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية على مدى العقود القليلة الماضية ، الا ان النمو في الاساس كان نتيجة العائدات النفطية وليس نتيجة تشجيع الدولة للعمالة الداخلية او البنية التحتية والاستثمار وهي جميعها مصادر للنمو المستدام والاستقرار الاقتصادي طويل الاجل.ويشدد التقرير على انه تم اهمال مؤسسات البلاد وبنيتها الاقتصادية طويلا بالاضافة الى استنزاف موارد المياه واستخدمت على نحو غير كفؤ في القطاع الزراعي ، حيث لاتوجد لدى الحكومة وسائل لجمع الضرائب ولا يجري استخدام العماله على نحو سليم .ويبرز التقرير بعض الخيارات القاسية التي على اليمن القيام بها للاعتماد على الدولة نفسها وليس على المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة او دول الخليج على الرغم من امكانية ان تلعب هذه الدول دورا هاما في المساعدة على تحقيق الاستقرار على المدى القصير.وتأتي على رأس هذه الخيارات التنمية المؤسسية إذ يجب ان تعتمد التنمية على المدى الطويل على قيام دولة يمنية قوية لتقوم بتعزيز القوة العاملة المحلية وبناء بيئة استثمارية صحية وتعزيز القطاع الخاص وفرض الضرائب على المواطنين لتمويل نفقات الدولة وادارة الموارد بشكل افضل ويؤكد التقرير ان وجود دولة قادرة وشرعية امر ضروري لمستقبل اليمن الاقتصادي وهو اكثر ضرورة من توفر الموارد الطبيعية.وتعاني اليمن من ازمتين اقتصاديتين مترابطتين ، أنهيار البنية الاقتصادية على المدى القصير ومرحلة انتقالية على المدى الطويل للتخلص من الاعتماد على صادرات النفط ، بالاضافة لاستخدام الاقتصاد كسلاح في المعارك السياسية التي لاتزال تتوالى فصولها في البلاد مثل تدمير خطوط النفط بهدف عرقلة صادراته ونقص الوقود المترافق مع الهجمات المتواصلة على الكهرباء،وبحسب التقرير فأنه يمكن للمخاطر العالية والمعارك السياسية التي لا تعرف حدودا ولا قيودا أن تسفر عن نتائج ضارة ولاسيما بالاقتصاد وهذه بالتحديد تشكل الازمة قصيرة المدى التي سيناط بالحكومة الانتقالية حلها على الفور. كما يمكن ان يلعب الداعمون الدوليون للحكومة المؤقتة دورا فاعلا جدا في المساعدة على اعادة بناء البنية الاساسية التي تدفع الناس الى استخدام الاصول الاقتصادية كورقة مساومة في الالعاب السياسية. ويتعين على اليمن على المدى الطويل ان يخوض عملية تكيف مؤلمة تترتب بالتحول عن الاعتماد على الصادرات النفطية.

ويرى انه لابد من توسيع نطاق شرعية وقدرة الدولة اليمنية اكثر في داخل البلاد اذا كان للحكومة ان تحظى بالتعاون في جهودها الرامية الى بناء اقتصاد مابعد النفط والغاز.

كما ان النفط شوه الاقتصاد اليمني والدولة ايضا ،إذ اقتصر النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط على التجارة والنقل الى حد كبير ، وهما القطاعان اللذان سهلا استيراد السلع الاستهلاكية ولم تفعل سنوات النفط في اليمن سوى القليل على صعيد تحفيز القدرة الانتاجية للعمالة اليمنية ،لان انتاجية العمل لم تكن ترتبط إلا قليلاً بالنمو في اقتصاد النفط في اليمن.

ويؤكد أن عائدات النفط حدت من قيام الدولة في تطوير فعال لجمع الضرائب من المجتمع ، والحال ان احدى السمات التي تميز الدولة اليمنية هي افتقارها الى القدرات المؤسسية ويمثل فرض الضرائب لانتاج العائدات اسناداً للتقرير تحديا هائلا بالنسبة الى اليمن ،حيث لايتعين على الدولة تطوير وسائل بيروقراطية لفرض الضريبة وحسب بل عليها ايضا الحصول على الشرعية اللازمة التي تسمح بوجود نظام ضريبي فعال.